حملة إعلاميّة لرفع مستوى

الوعى حول النظام القضائي

بغداد / المدي

منصب النائب الثاني لجلس المحافظة يثير خلافاً بين بغداد وبابل



في ما تباينت الأراء في جلسة ساخنة لمجلس محافظة بابل بشأن قرار الامانة العامة لمجلس الوزراء بالغاء المنصب الثاني لرئيس المجلس . أتخذ المجلس قرارا بإيقاف التعيينات واجراء تحقيق بشأن ازدياد اعداد العاملين من ٢٥٠ الى اكثر من ٦٠٠ اجير يومي. واما بشأن قرار الامانة العامة لمجلس الوزراء فقد اكد النائب الثاني لرئيس المجلس منصور المانع وعدد من اعضاء المجلس أن استحداث هذا المنصب اتخذ من قبل المجلس ولا يحق للامانة العامة لمجلس الوزراء اصدار قرار من هذا النوع لاننا جهة غير مرتبطة بمجلس الوزراء وان اي قرار يتخذ يجب ان يكون من المحكمة الاتحادية او مجلس النواب العراقي.



□ بابل / إقبال محمد

واشارت رئيس اللجنة القانونية في محلس محافظة بابل احلام راشد حمزة الى ان هناك خلافات اثارتها كتلة دولة القانون من خلال تعليق العضوية في جلسات المجلس مطالبين بمفاتحة الجهات الرسمية والحكومية المختصة لغرض الاستفسار عن مدى صحة وقانونية استحداث مثل هكذا منصب وتم الاتفاق في آخر جلسة على مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض الاستفسار عن الموضوع وقد وردت الإجابة بمخالفة المجلس لاستحداث هكذا منصب خلافا لقانون ٢١ الداخلي الذي أعده المجلس وكذلك رسم حدود صلاحيات مجلس المحافظة.

وبينت ان المحاصيصية السياسية لمجموع الكتل السياسية التى يتكون منها المجلس موجودة في كل مجالس المحافظات وكذلك مجلس النواب ما يثير الخلافات ويسيء الى العملية السياسية حتى في اتخاذ القرارات ومن الطبيعي ان من يملك الكتلة الإكبر هو الذي استحدث مثل هذا المنصب لذا فمن الطبيعي عدم تنفیذ ای قرار عکسه سواء کان قد ورد

التاريخ: / /١١١م

العددا

التاريخ: / /١١١م

من الامانة العامة لمجلس الوزراء او

المحكمة الاتحادية ونحن نعلم انه حتى فى حالة مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء فان الامر لن يطبق ولكن الامانة المهنية تتطلب تحديد المخالفات كافة حتى وان كانت من قبل المجلس وان دوافع اثارة هذا الموضوع سياسية، راجعة إلى ما حصل بين مجموعة اعضاء الكتلة الاكبر وبالتالي وصلنا الي محاولة اثارة موضوع الأجراء اليوميين والعقود ومن الناحية القانونية فإن من يملك صلاحية التعاقد باجور يومية او عقود هو رئيس المجلس باعتباره رئيس دائرة في ضوء الهيكل الاداري وبالتالي لم يتجاوز صلاحياته في هذا الجانب اما فيما يتعلق بوجود عقود يومية وهمية فهذا غير صحيح ومن يحاول ان يطلع على الاولويات التي تشير الى تعيين

واكد رئيس المجلس كاظم مجيد تومان اتخاذ قرار بايقاف التعيينات واجراء تحقيق بشان ازدياد اعداد العاملين

العقود الدائمة والاجراء اليوميين فانه سيطلع على حقائق يعلمها من اثار هذا

من ۲۵۰ الی اکثر من ۲۰۰ احیر یومی ومعرفة سبب الزيادة وتشكيل لجنة من القانونية والمالية والطاقة والنزاهة حول الموضوع لتدقيق العقود والاحور اليومية وتحول مباشرة الى الرقابة المالية لبحثها لأن هذا الموضوع يعتبر سرقة للمال العام وحالة فساد مالي ومخالف للقانون حيث ان قسما منهم يستلمون رواتبهم ولم يقدموا اي عمل كما ان هناك زيادة واسعة في اعدادهم في محطات تعبئة الوقود ما دفع البعض من اصحاب محطات الوقود الى تقديم شكاوى حول تصرفات هؤلاء الاجراء

وتدخلهم في شؤون المحطات. بدوره قال المهندس حامد الملي عضو مجلس محافظة بابل ان وجود اكثر من ٦٠٠ اجير يومى في مجلس المحافظة يعتبر ترهلا في الملاك وهدرا للمال العام واغلب الاجراء تم تعيينهم خارج الضوابط وكثير منهم لا يمارس اي نشاط او يعمل بمعية عدد من اعضاء المجلس فقط ويقوم باستلام الراتب نهاية الشهر وإنا مع الغاء حميع الأحراء اليوميين بصورة عامة ووضع ضوابط

جديدة لاحتياجات المجلس الفعلية من الكوادر الهندسية والفنية والادارية والقانونية الذين يدعمون عمل المجلس وفى ما يتعلق بمسألة النائب الثاني

اوضح قائلاً: ليس لدينا اعتراض على من يشغل المنصب ولكن الاعتراض على استحداثه وكان هناك اتفاق على ان نكتب الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وسنحترم رأيهم وعلى مجلس المحافظة ان يلتزم بتعليمات ورأى الامانة العامة لمجلس الوزراء ولكن هناك مجموعة داخل المجلس تحاول تجاهل الامر وفرض الامر الواقع بابقاء المنصب لاسباب سياسية بحتة وهذا الموضوع سلسلة مكملة للسلسلة التى بدأت بتنصيب المحافظ وتوزيع المناصب بين الكتل السياسية التي صوتت لصالح المسعودي واعتقد ان الخلافات الموجودة داخل المجلس لن تساعد المجلس على تقديم العون لابناء المحافظة وهذه التجاذبات السياسية هي هدر في الوقت و ستؤدى الى تعطيل كثير من القرارات التي يحتاجها ابناء

المحافظة لتطوير ودفع عجلة التنمية ودفع مسالة اعلان المشاريع وتنفيذها ونأمل من جميع اعضاء المجلس ان يكون انتماءهم الى المحافظة وأبنائها ويبتعدون عن الانتماءات الحزبية والكتلوية والمكاسب السياسية ومكسينا الوحيد هو الانتماء للمحافظة وعملنا لخدمة ابنائها.

واشار الى ان الكثير من قرارات المجلس ركيكة واغلبها مالية اما الفعلية التي تدعم وتساعد عمل المحافظة فلا تتعدى اصابع اليد وعدم تنفيذ القرارات يعود الى ركاكة القوانين وضعف السلطة التنفيذية للمحافظة والدوائر التنفيذية

اما عضو مجلس المحافظة على حسين كزار فقال ان الاجراء اليوميين هو حل اتخذه المجلس لمعالجة مشكلة بطالة الخريجين واعتقد انه عادل ولا يمكن ابعادهم او الغاء عقودهم لانها حالة انسانية يجب ان نفكر بها كثيرا لانه مثل هذا الاجراء سوف يسبب ضررا كبيرا لشريحة من الشباب وتعيدهم الى طابور

حملة إعلامية في بغداد لرفع مستوى الوعى حول النظام القضائي في العراق برعاية مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يموله الاتحاد الأوروبي، فيما أكد الأخير التزامه القوي بدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان في العراق. وقال المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى القاضي عبد الستار غفور بيرقدار في بيان تلقت المدى نسخة منه أمس ، إن "مجلس القضاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أطلق، ، حملة إعلامية في بغداد لرفع مستوى الوعي حول النظام القضائي في العراق"، مبينا أن "الحملة تنظم تحت مظلة مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي تحت عنوان، دعم سيادة القانون والعدالة في العراق، والذي يموله الاتحاد الأوروبي".وأضاف البيرقدار أن "هذه الحملة تستهدف في المقام الأول المهمشين كالفقراء والضعفاء والأميين وضحايا العنف لتعريفهم النظام القضائي في العراق"، مؤكدا أن "القضاء العراقي قادر على تحقيق العدالة التي تتسم بالشفافية ومساعدتهم في حل خلافاتهم بواسطة التوجه إلى المحاكم". وأوضح المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى

أطلق مجلس القضاء الأعلى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أمس الأربعاء،

عمل المحاكم العراقية بهدف تشجيع المو اطنين على التوجه إلى المحاكم". من جهته قال رئيس قسم التعاون في الاتحاد الأوروبي في العراق جوبست فون كيرشمان، وفقا للبيان إن "إطلاق هذه الحملة في بعداد يدل على التزامنا القوى بدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان في العراق"، مبينا أن "الحملة تهدف إلى تشجيع المزيد من العراقيين من مختلف الخلفيات الاجتماعية على الاستفادة من أنظمة المحاكم

أن "الحملة تتضمن استخدام الإعلانات المتلفزة والإذاعية ووسائل الإعلام

الحديثة"، مشيرا إلى أن "الحملة ستوفر معلومات عن الحقوق القانونية وكيفية

وأضاف كبرشمان أن "ثلث الأفراد الذين شملهم مسح أجري في بغداد ذكروا أنهم يفضلون استخدام أدوات غير رسمية بدلاً من المحاكم لحل الخلافات يسبب انعدام الثقة والشفافية في المحاكم والمحامين، والتكاليف الباهظة وتعقيدات النظام القضائي"، مشيرا إلى أن "الذين شملهم المسح ذكروا أنهم يواجهون ضغوطا من المجتمع المحلى لتسوية الخلافات بصورة غير رسمية دون اللجوء إلى المحاكم، لا سيما في قضايا الزنى والاغتصاب والعنف

من جانبه قال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق بيتر باتشيلور، وفقا للبيان إن "هذه الحملة هي مثال ِ أخر على شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المؤسسات المحلية سعيا لتحسين حياة المواطنين العراقيين"، موضحا أن "برنامج سيادة القانون وهذه الحملة لا يمكن لها أن تنفذ بدون الدعم السخي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي".وكان مشروع سيادة القانون والعدالة قد انطلق في عام ٢٠٠٩، ويتوقع أن ينتهي في ٢٠١١/١٢/٣١، والمشروع بتمويل من الاتحاد الأوروبي، ويهدف إلى زيادة كفاءة نظام العدالة لتوفير قدر أكبر من الشفافية في المحاكم وسهولة الوصول البها والمساءلة، من خلال إنشاء محكمة جنائية نموذجية في أربيل، ومحكمة مدنية نموذجية في البصرة، وتعزيز قدرة مؤسسات سيادة القانون الحكومية الرئيسية، بما في ذلك مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل لرفع مستوى العدالة. وأشار بيان مجلس القضاء الأعلى إلى أن "الحملة الإعلامية التي انطلقت اليوم بحثتها وصممتها ونفذتها الخبيرة ألباني اسوشيتس"، مبينا أن "الأخيرة لديها خبرة كبيرة في الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة التسويق والبرامج الإعلامية داخل العراق".وأضاف أن "ألباني عقدت شراكة مع المتخصصين في التسويق العراقي في بغداد لتقديم مواد الحملة"، موضحا أن "الحملة ستستخدم الإعلانات التلفزيونية وملصقات لوحات الإعلانات والبرامج الإذاعية والأكشاك ومشغلات إم بي فور والأدبيات المتاحة في مباني

جمهورية العراق محافظة ميسان - قسم العقود الحكومية

إعسلان مناقصة رقهم (٢٠٤) لسنة ٢٠١١ مشاريع تابعة لمديرية ماء ميسان/ تنمية الاقاليم/ ٢٠١١

> تعلن محافظة ميسان/ قسم العقود العامة الحكومية عن إعلان المناقصة المدرجة تفاصيلها في أدناه ضمن موازنة تنمية الأقاليم/ ١٠١١ فعلى الراغبين في الاشتراك في المناقصة مراجعة لجنة تسليم العطاءات في ديوان محافظة ميسان لغرض الحصول على نسخة من الشروط والمواصفات الفنية والتعليمات الى مقدمى العطاءات مقابل دفع مبلغ قدره (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف دينار غير قابل للرد علما ان آخر موعد لغلق المناقصة هو يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١١/١٢/١٢ الساعة الثانية عشر ظهرا وتسلم العطاءات في ديوان الحافظة في قسم العقود العامة الحكومية في الطابق الثاني، اذا صادف آخر موعد لتسليم العطاءات عطلة فيؤجل الى اليوم الذَّى يليه.

• الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.

• يكون العطاء نافذا لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ غلق المناقصة. • تقديم تأمينات أولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء بموجب صك مصدق او خطاب ضمان نافذ المفعول الى ما بعد انتهاء مدة نفاذية العطاء الحددة في الفقرة السابقة ومدة لا تقل عن (١٨) يوم من تاريخ غلق المناقصة وصادر من احد المصارف العراقية المعتمدة والمعنون الى محافظة ميسان تنمية الأقاليم على إن تقدم تأمينات حسن التنفيذ بنسبة ٨٪ من كلفة المقاولة ومن ضمنها مبلغ الاحتياط العام عند رسو المناقصة.

محمد حسين على

وكيل محافظ ميسان

محمد حسين على

وكيل محافظ ميسان 7 - 1 1 / 1 7 / 1 2

الدرجة والتصنيف	مدة التنفيذ	التبويب	الدائرة المستفيدة	اسم المشروع	ت
الثامنة/ كهربائية ميكانيكية	۱۸۰ یوم	مبالغ إضافية	مديرية ماء ميسان	نقل ونصب وتشغيل وحدة ماء مجمعة سعة مليون غالون (٢٠٠)م٣/ ساعة) في قرية ابو شطيب مع الخط الناقل/ مركز الحافظة	,
السابعة/ كهربائية ميكانيكية	٢٤٠	مبالغ اضافية	مديرية ماء ميسان	نقل ونصل وتشغيل وحدة ماء مجمعة سعة مليون غالون ((٢٠٠) م٣/ ساعة)) في قرى كصيبة الثانية/ مركز الخافظة	٢

للمزيد من المعلومات زيارة موقع محافظة ميسان: Wep Site:www.maysan.gov.iq

7 - 1 1 / 1 7 / 1 2 للاستفسار يرجى مراسلتنا عبر البريد الالكتروني لقسم العقود الحكومية في الحافظة: E-mail:contractsdivision@yahoo.com

جمهورية العراق

محافظة ميسان - قسم العقود الحكومية

إعسلان مناقصة رقسم (۲۰۲) لسنة ۲۰۱۱ تجهيز مواد لمديرية بلدية العمارة/ تنمية الأقاليم/ ٢٠١١

> تعلن محافظة ميسان/ قسم العقود العامة الحكومية عن إعلان المناقصة المدرجة تفاصيلها في أدناه ضمن موازنة تنمية الأقاليم/ ١٠١١ فعلى الراغبين في الأشتراكُ في المناقصة مراجعة لجنة تسليم العطاءات في ديوان محافظة ميسان لغرض الحصول على نسخة من الشروط والمواصفات الفنية والتعليمات الى مقدمي العطاءات مقابل دفع مبلغ قدره (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف دينار غير قابل للرد علما ان آخر موعد لغلق المناقصة هو يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١١/١٢/٢٧ الساعة الثانية عشر ظهرا وتسلم العطاءات في ديوان الحافظة في قسم العقود العامة الحكومية في الطابق الثاني، اذًا صادف آخر موعد لتسليم العطاءات عطلة فيؤجل الى اليوم الذي يليه.

المناقصة اجور نشر الإعلان

• يكون العطاء نافذا لدة ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ غلق المناقصة. • تقديم تأمينات أولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء بموجب صك مصدق او خطاب ضمان نافذ المفعول الى ما بعد انتهاء مدة نفاذية العطاء الحددة فى الفقرة السابقة وبمدة لا تقل عن (١٨) يوم من تاريخ غلق المناقصة وصادر من احد المصارف العراقية المعتمدة والمعنون الى محافظة ميسان/ تنمية الأقاليم على إن تقدم تأمينات حسن التنفيذ بنسبة ٨٪ من كلفة المقاولة ومن ضمنها مبلغ الاحتياط العام عند رسو المناقصة.

• الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه

الدرجة والتصنيف	مدة التنفيذ	التبويب	الدائرة المستفيدة	اسم المشروع	[:
الخامسة/ إنشائية + هوية غرفة لجّارة متازة	۸۰ یوم	مبالغ إضافية	مديرية بلدية العمارة	جهيز مواد أولية لغرض التبليط في شوارع محافظة ميسان لشاريع التنفيذ المباشر ضمن خطة ٢٠١١	1

للمزيد من المعلومات زيارة موقع محافظة ميسان: Wep Site:www.maysan.gov.iq للاستفسار يرجى مراسلتنا عبر البريد الالكتروني لقسم العقود الحكومية في الحافظة: E-mail:contractsdivision@yahoo.com

امانة بغداد إعادة إعلان رقم (۱/۳۷/م/۲۱۱)

تعلن أمانة بغداد عن إعادة إعلان مناقصة (اجهيز وتمديد أنابيب الدكتايل للماء الصافى لتجديد شبكة الجزء المتبقى من الحلة ٤١٤ ضمن بلدية الشعلة)) وضمن تخصيصات الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١١ ووفق الشروط والمواصفات الفنية التي يمكن الحصول عليها من ديوان أمانة بغداد/ قسم العقود العامة/ شعبة الإعلان والمناقصات (٥٠٠٠٠) خمسون الف دينار غير قابلة للرد.

فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة المذكورة تقديم عطاءاتهم بموجبه على ان يرفق مع كل عطاء تأمينات أولية مقدارها (١٪) من مبلغ العطاء على شكل صك مصدق او خطاب ضمان صادر من احد المصارف المعتمدة في بغداد لأمر أمانة بغداد وبالدينار العراقي حصرا. تقدم العطاءات داخل ظرف مغلق ومختوم يحتوى العرض الفنى والتجارى والمستمسكات المطلوبة (هوية تصنيف المقاولين/ انشائية/ الدرجة السابعة نافذة ومجددة، براءة ذمة نافذة ومجددة صادرة من الهيئة العامة للضرائب/ قسم الشركات، اعمال ماثلة مؤيدة من قبل الجهات ذات العلاقة، هوية الأحوال المدنية، بطاقة السكن مع وصل الشراء).

وسيهمل أى عطاء غير مستوفى للشروط المطلوبة وان الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات على ان يرفق وصل القبض مع العطاء وسيتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان ويكون موعد انعقاد المؤتمر الخاص بالإجابة عل استفسارات الراغبين بالمشاركة في الساعة التاسعة من صباح يوم الاثنين المصادف ٢٠١٢/١/ من قبل دائرة ماء بغداد وان آخر موعد لتقديم العطاءات في تمام الساعة الواحدة ظهرا من يوم الأحد المصادف ٢٠١٢/١٨ ويمكن للشّركات المشاركة الخضور لفتح العطاءات في الموعد المحدد للغلق.

لأية استفسارات او معلومات تتم المراسلة على البريد الالكتروني لدائرة ماء بغداد وقسم العقود العامة:-

maabaghdad@amanatbaghdad.gov.iq alukud@amanatbaghdad.gov.iq